

أهمية الإدارة المحلية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة

أ/ سليمان محمد¹أ/ بايزيد علي²

الملخص:

تعتبر الإدارة المحلية الحلقة الوسيطة التي تربط بين الحكومة المركزية والمواطن، فهي تساهم من خلال المهام التي تقوم بها والصلاحيات المخولة لها في تحقيق التنمية المحلية المستدامة، والتي تعد مصطلح وليد النشأة نتيجة لربط قضايا التنمية المحلية ببعديها الاقتصادي والاجتماعي بالبيئة، ويعود ظهور هذا المصطلح أساساً إلى تقرير بروتلاند سنة 1987 الذي استخدم لأول مرة مصطلح "التنمية المستدامة"، وتكمن أهمية الإدارة المحلية في تحقيق التنمية المستدامة من خلال توسيع فرص المشاركة في وضع الخطط والكشف عن متطلبات المجتمع المحلي وممارسة الحكم الرشيد، إضافة إلى إدارة الموارد المحلية وترشيدها في ظل ممارسة نشاط اقتصادي محلي يحترم قدرات البيئة، وتوفير المتطلبات الضرورية لأفراد المجتمع وحماية البيئة.

الكلمات المفتاحية: الإدارة المحلية - اللامركزية الإدارية - التنمية المحلية - التنمية المستدامة - المجتمع المحلي المستدام - التنمية المحلية المستدامة - البيئة المحلية.

Résumé :

L'administration local est l'anneau intermédiaire entre le gouvernement central et les citoyens, elle est chargée dans le cadre de ces prérogatives de mettre à exécution les différents plans de développement local.

Considérant les nouvelles théories de l'économie durable établie par le rapport Brundtland³ (1987) qui lie le développement socioéconomique durable par le respect de l'aspect environnement et en associant les citoyens et les représentants de la société civile de la région concernée afin de leur permettre une participation active pour le développement de leur région d'une manière durable.

¹ أ/ سليمان محمد ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة المدية ، البريد الإلكتروني esselimani@windowlive.com

² أ/ بايزيد علي، كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجاوية وعلوم التسيير، جامعة المدية ، البريد الإلكتروني albaizid@gmail.com

مقدمة:

مع نهاية الحرب العالمية الثانية ازداد دور الحكومات في الكثير من دول العالم النامي (الدول الحديثة الاستقلال) في مجال تزويد السكان بالخدمات الأساسية مثل توصيل شبكات النقل والمياه وخدمات الصحة والتعليم وغيرها، بصورة عامة ازداد الاهتمام بقضية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فقد كان من الواجب أن تتحمل الحكومات في هذه الدول مسؤولية التنمية بالإضافة إلى الدور التقليدي الذي تقوم به في إقامة البنية الأساسية والدفاع و الأمن، وقد أدى هذا التزايد في المسؤوليات الحكومية إلى تركيز سلطة صنع القرار التنموي في أيدي الحكومة المركزية وهذا ما أدى إلى بروز العديد من الثغرات والمشكلات التنموية المتعددة مثل ازدياد حدة الفوارق الاقتصادية والاجتماعية المكانية، سواء على مستوى المناطق النائية أو الأقاليم الداخلية أو بعض التجمعات السكانية أو على الصعيد المحلي بشكل عام، إذ أصبح يتعذر على الحكومة كوحدة مركزية تسيير أقاليمها بنفسها والإطلاع على حقيقة أوضاعها وتلبية حاجيات أفراد هذه الأقاليم من قبل أجهزة مركزية تجهل حقيقة الواقع المحلي، وهذا ما يفرض وجود الإدارة المحلية المتمثلة في نظام من نظم الإدارة العامة وكوسيلة لمساعدة الحكومة على أداء رسالتها بفعالية و كفاءة عن طريق اللامركزية الإدارية. من هذا المنطلق تم صياغة الإشكالية للورقة البحثية على النحو التالي:

فيما تكمن أهمية الإدارة المحلية لتحقيق التنمية المحلية المستدامة؟

- وللإجابة على هذه الإشكالية تم تقسيم الورقة البحثية إلى أربعة محاور:
- المحور الأول: مفهوم الإدارة ومهامها.
- المحور الثاني: ماهية الإدارة المحلية.
- المحور الثالث: التنمية المحلية المستدامة.
- المحور الرابع: أهمية الإدارة المحلية في تحقيق التنمية المستدامة.

المحور الأول: مفهوم الإدارة ومهامها

1- تعريف الإدارة:

يعود أصل كلمة الإدارة في اللغة العربية إلى الفعل "دار" الذي له عدة معاني من بينها "قاد، أشرف، خدم". وهو ما يتوافق مع كلمة الإدارة في اللغة الأجنبية «Administration» المشتقة من الأصل اللاتيني «Administratio» الذي يعود إلى الفعل «Administrare» ويعني "خدم".

ومنه يلتقي المعنيين في اللغة العربية والأجنبية مع بعضهما البعض ويترادفان وعلى هذا النحو تعني كلمة إدارة خدمة الغير أو العون للآخرين.¹

ومن بين أهم التعاريف التي وجهت للإدارة نجد:

- عرفها P.Drucke بأنها " وظيفة معرفية وعمل يتم انجازه من قبل المديرين لتنفيذ الأعمال والمهام".²

- وهناك من يعرفها بأنها " عملية تنسيقية للنشاطات المؤسساتية وانجازها بفاعلية وكفاية مع ومن خلال الآخرين".³

- وتعني الإدارة انطلاقاً من نظريتي القيادة* والنظم أنها " منظومة من الأنشطة المهنية المتكاملة الأهداف والخطط، والتي تهدف إلى التفاعل المستمر مع البيئة الخارجية ومتغيراتها، والتكيف معها بما يحقق أهداف المنظمة في الأجلين القصير والطويل".⁴

2- خصائص الإدارة: تتميز الإدارة بمجموعة من الخصائص هي:⁵

- هي نشاط ذهني موجه لكافة الأنشطة التي تحتاجها المؤسسة حتى تصل إلى أهدافها بالاعتماد على الأسس والمبادئ بدلا من العشوائية والارتجال والتجربة؛
- هي نشاط متخصص تحتاج إلى أفراد ذوي معارف ومهارات تمكنهم من إدارتها على الوجه المطلوب؛
- لها أهداف قصيرة وطويلة الأجل تسعى دائما إلى تحقيقها؛
- مسؤولية اجتماعيا عن تحقيق المنفعة الكلية للمجتمع وذلك عن طريق تحقيق نوع من التوازن بين مصالح الأطراف المختلفة؛
- هي عملية ديناميكية تؤثر وتتأثر بالبيئة المحلية وتعمل على التكيف مع المستجدات الحديثة؛
- هي عملية مستمرة لأنها تسعى لإشباع حاجات الإنسان المتجددة والحفاظ على بقاء المؤسسة؛

3- أنواع الإدارة:

تعتبر الإدارة مفهومًا واسعًا يوجد في القطاعين الخاص والعام، ففي القطاع الخاص توجد إدارة المؤسسات والشركات التجارية والصناعية وغيرها، بحيث يسيرها عادة " مجلس إدارة " ولكن هذه الإدارات التي يطلق عليها بالإدارات الخاصة، وهي الإدارات التي لا تهم القانون الإداري ولا تخضع له إلا في حالات استثنائية.

بينما في القطاع العام توجد الإدارات العمومية التي تهم القانون الإداري، وتعني الوسيلة التي تستطيع بواسطتها الحكومة تنفيذ السياسة العامة للدولة وتحقيق متطلبات المجتمع.

4- المبادئ الأساسية في الإدارة:

تتمثل المبادئ الأساسية في الإدارة حسب الفرنسي هنري فايول (1891-1925) فيما يلي:

- مبدأ وحدة الأمر؛
- مبدأ خضوع الصالح الشخصي للصالح العام؛
- مبدأ ملازمة السلطة للمسؤولية؛
- مبدأ تقسيم العمل القائم على التخصص؛
- وضع الرجل المناسب في مكانه المخصص كوسيلة لرفع الأداء؛
- مبدأ مكافأة الموظفين؛

5- أهمية وأهداف الإدارة:

للإدارة أهمية كبيرة في جميع ميادين الحياة، ويرى Peter Drucker أن التقدم الاقتصادي والاجتماعي ناتجان عن الإدارة، وأنه لا توجد دول متخلفة وإنما دول غير مدارة. فهي تعد إذن أحد أبرز المؤشرات الواضحة التي يمكن من خلالها التمييز بين المجتمعات المتقدمة والنامية، فلقد أثبتت التجارب أن الإدارة الناجحة قد تعوض بكفاءتها وفعاليتها عن قلة الموارد والإمكانات كما تعمل على معالجة الخطط الضعيفة وتحسينها وتعزيز تحقيقها في حين أن الخطط الجيدة يمكن أن تفشل في ظل الإدارة السيئة.

وتعد الإدارة أهم الوسائل التي يمكن أن يستثمرها الأفراد والدول من أجل تحقيق أسباب الرخاء والأمن والتقدم. أما في مجال المشروعات والمؤسسات المختلفة فإن أهمية الإدارة مستمدة من الأهداف المرجوة منها والمتمثلة في:

- قيادة وتوجيه المؤسسة لتحقيق أهدافها من جهة وأهداف المجتمع ككل من جهة أخرى.
- تبسيط إجراءات العمل وتجنب الإسراف والاضطراب، والاستخدام الفعال للموارد.

- التأثير الفعال على عناصر الانتهاج، فتصدرها قيادة هذه العناصر يتيح لها تنظيمها وبالتنسيق فيما بينها بما يتناسب وظروف العمل.
- مواجهة التغيرات والظروف البيئية المختلفة من ظروف سياسية، اقتصادية، ثقافية، اجتماعية وتكنولوجية، لتحقيق الاستقرار والتكيف.
- تطوير عناصر الإنتاج وتعظيم الكفاءات والمهارات البشرية، وإطلاق الطاقات وتجديدها من خلال التأهيل والتدريب والإعداد.
- تحقيق العدالة والحوافز للأفراد، وتطوير شخصياتهم الوظيفية وجعلها أكثر فعالية وانسجام مع طبيعة العمل.
- تجميع المعلومات وتحليلها وبالتالي التنبؤ بالأحداث، فهي تعتبر عين المؤسسة الخارجية والداخلية التي تمدّها بالإبداع والتصور الاستراتيجي البناء الذي يساعدها على الاستمرار والنمو.
- العمل على تحسين مكانة المؤسسة ومواجهة المنافسة على المستويين المحلي والخارجي.

6- اللامركزية الإدارية:

6-1- تعريف اللامركزية الإدارية: يعتبر النظام الإداري لا مركزيا عندما يتجه للتمييز بين المصالح المركزية والمصالح الإدارية لأجهزة منتخبة ومستقلة. وتعرف اللامركزية الإدارية بأنها " نظام من النظم الإدارية للدولة الواحدة يقوم على أساس توزيع السلطات المركزية والهيئات المحلية المنتخبة التي تباشر اختصاصها على المستوى الإقليمي تحت رقابة السلطة المركزية".⁶ ولتركيز الديمقراطية التشاركية والحريات الفردية تعتمد الدول أنظمة وسياسات عامة في مجال اللامركزية وعدم تركيز السلطة.⁷

وعليه تقوم اللامركزية على عدة أسس هي: (وجود مصالح محلية متميزة، التمتع بالشخصية المعنوية، الاستقلال المالي، وجود رقابة على الهيئات المحلية من قبل السلطة المركزية).

6-2- أنواع اللامركزية :

6-2-1- اللامركزية الجغرافية: وتتمثل في عملية توزيع السلطة بين أقاليم ومحافظة ومناطق القطر الواحد التي تتمتع بشخصية معنوية تناط بمجلس محلي ينتخب جميع أو بعض أعضائه من قبل مواطني الإقليم ويكون له صلاحية وضع ميزانية مستقلة واتخاذ القرارات الإدارية المتعلقة بإدارة المشروعات والمرافق العامة في حدود ذلك الإقليم أو المحافظة، ويطلق البعض على هذا النوع من اللامركزية الإدارية بإدارة المحلية أو إدارة الأقاليم والمحافظة.

6-2-2- اللامركزية الوظيفية: وتتمثل في عملية توزيع السلطات والصلاحيات فقط على المستويات الهرمية وبين الأقسام المتخصصة داخل المنظمة أو الوزارة الواحدة، وتبرز الحاجة إلى هذا النمط الإداري كلما اتسعت مهام المستويات العليا وزادت أعمالها وضاق وقتها عن تسيير الأمور بكفاءة وفعالية.

6-2-3- اللامركزية السياسية: وهي عملية قانونية يتم بموجبها توزيع الوظائف الحكومية المختلفة – التشريعية والتنفيذية والقضائية – بين الحكومة الموجودة في مركز البلد والسلطات الموجودة في المراكز الأخرى التابعة لهذا البلد نفسه وينتج عن هذا التوزيع نوع من نظام الحكم يسمى (بالاتحاد الفدرالي). فالاتحاد الفدرالي يتكون من عدة حكومات مركبة تشكل مجموعها اتحاداً واحداً، فكل ولاية حكومة، ولكل حكومة سلطات ثلاثة: تشريعية وتنفيذية وقضائية وغالباً ما نلاحظ هذا النمط من الحكم في الدول المركبة من ولايات كالولايات المتحدة الأمريكية وسويسرا والأرجنتين والبرازيل والمكسيك والاتحاد السوفيتي السابق ويوغسلافيا وأستراليا والهند واندونيسيا وغيرها.⁸

المحور الثاني: ماهية الإدارة المحلية

1- تعريف الإدارة المحلية:

- تعني الإدارة المحلية حسب الأمم المتحدة أنها " نظام من نظم الإدارة العامة، وهي وسيلة إدارية لمعاونة الحكومة المركزية على أداء رسالتها بصورة أكثر فعالية وكفاءة ". وهي بذلك تحت على نقل بعض الاختصاصات والصلاحيات من الحكومة المركزية إلى المحليات لمواجهة مسؤولياتها في إطار توزيع الأدوار الوظيفية وتقسيم العمل على المستويين المركزي والمحلي.

- وهناك من يعرفها بأنها " نظام من أنظمة الإدارة العامة وأداة من أدوات التنمية تهدف إلى زيادة كفاءة الأداء الإداري في الدولة، ويتم بمقتضاها إعطاء المحليات الاختصاصات والصلاحيات التي تساعد على سرعة وسهولة اتخاذ القرارات بعيداً عن السيطرة المركزية مع ارتباط هذا القرار بتحقيق السياسات والأهداف التنموية للدولة، وهي تعبر عن اللامركزية الإقليمية كأسلوب من أساليب التنظيم الإداري للدولة ". أي أن الإدارة المحلية تؤدي إلى نقل بعض السلطات المركزية ونتيجة هذه العلاقة يجب التنسيق بين الطرفين.

- وهناك من يعرفها بأنها " ذلك الاستقلال المقصور على الجانب الإداري والتنفيذي دون أن تعطي أية سلطات تشريعية أو وظائف قضائية أو تخطيطية، فهي تخضع للنظام الإداري للدولة والقانون الإداري الذي تفرضه، كما يقوم نظام الإدارة المحلية على مبدأ الانتخابات للجان المحليات الشعبية مباشرة وتدار من قبل مجالس إدارة شعبية مفوضة انتخابياً ".⁹

وتتكون هيئات الإدارة المحلية من ثلاث أجهزة هي:

- **السلطة التشريعية:** وتتمثل في المجالس الشعبية المحلية التي تمثل سلطة التشريع على المستوى المحلي.
- **السلطة التنفيذية:** وتتمثل في مجموع الموظفين والإداريين والفنيين والماليين في الإدارة المحلية.
- **السلطة الرقابية:** وتتمثل في رقابة السلطة المركزية على كل الأجهزة المحلية.

2- خصائص الإدارة المحلية:

- تتميز الإدارة المحلية بعدة خصائص تنفرد بها عن الإدارة المركزية من أهمها:
- قربها من الأفراد يجعلها تصل أعماق حياتهم السياسية والاجتماعية والاقتصادية؛
- تعمل على تنمية المجتمعات المحلية وتوفير للفرد مستوى معيشي أفضل؛
- اشتراك الأفراد في إدارة في الأمور ذات الأهمية الإدارية لكون أولئك الأفراد أقدر على معرفة حاجاتهم وكيفية تلبيتها؛
- تعمل على تكثيف النظام الإداري ليلتزم الأفراد دون تطويع الأفراد ليتكيفوا مع الإدارة؛
- تعتبر مدرسة للتربية السياسية للأفراد لإعداد القيادات الصالحة وتدعيم الروابط الاجتماعية بين أبناء المجتمعات المحلية؛
- إثارة الحماس والتنافس بين أفراد المجتمعات المحلية المختلفة لتحقيق أكبر قدر من النهوض بمجتمعاتهم معتمدين في ذلك على جهودهم الداخلية؛

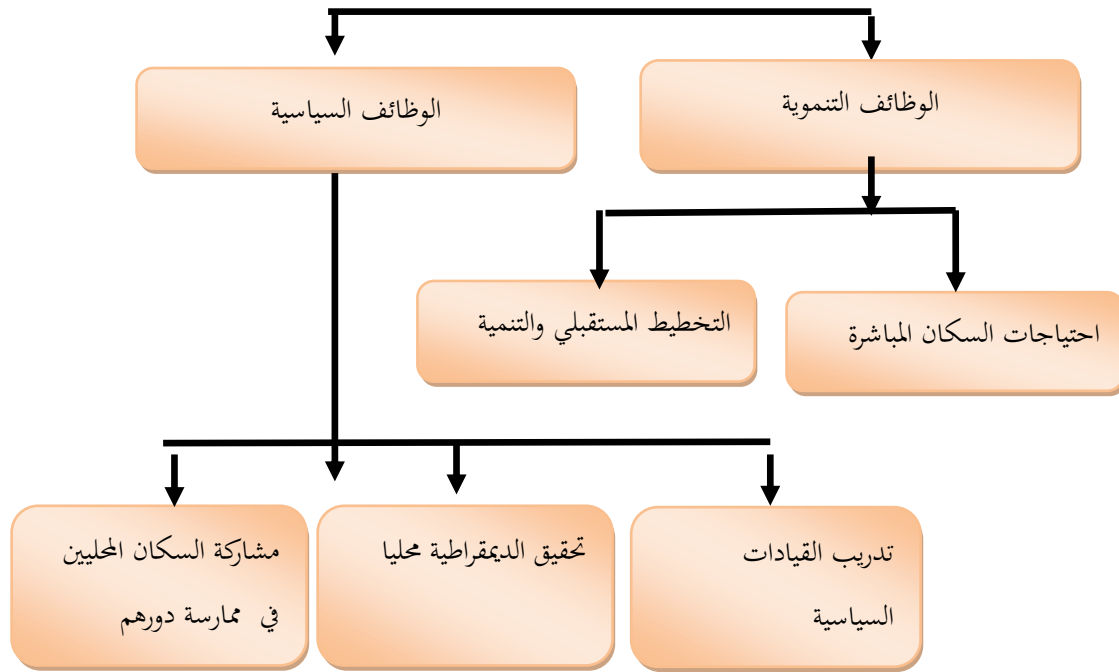
3- وظيفة الإدارة المحلية ومهامها:

هناك عدة وظائف أسندت إلى الإدارة المحلية ممثلة في مؤسساتها المختلفة من ولاية وبلدية وما يتبعهما من أقسام، وتتمثل هذه الوظائف في كل من:¹⁰

- الأمن والنظام العام؛
 - المصلحة العامة المحلية؛
 - تخليد الرموز الوطنية (شعارات وطنية، أعياد وطنية...)
 - الاتصال بالمحيط والاستماع إلى المواطن؛
- ويمكن توضيح التفاصيل بشكل أكثر عن الوظائف التي تؤديها الإدارة المحلية وفق الشكل التالي:

الشكل رقم (01): يوضح وظائف الإدارة المحلية

وظائف الإدارة المحلية



4- مستويات الإدارة المحلية ومؤسساتها الأساسية:

يقوم بمهام الإدارة المحلية مؤسستين هامتين يتميز كل منهما بتنظيم اجتماعي، ويقومان على الاعتماد المتبادل بينهما بالدرجة الأولى ثم بينهما وبين بيئتهما ومحيطهما الاجتماعي، وتمثل هاتين المؤسستين في:

4-1-1- الولاية:

4-1-1-1- تعريف الولاية: تعد الولاية وحدة إدارية من وحدات الدولة وفي نفس الوقت شخصا من أشخاص القانون تتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة، وعرفت حسب المادة الأولى من القانون رقم 07-12 المؤرخ في 28 ربيع الأول الموافق لـ 21 فبراير سنة 2012 المتعلق بالولاية أنها "هي الجماعة الإقليمية للدولة. وتتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة. وتعني أيضا الدائرة الإدارية غير المركزية للدولة وتشكل بهذه الصفة فضاء لتنفيذ السياسات العمومية التضامنية والتشاورية بين الجماعات الإقليمية والدولة".¹¹ واهتم دستور 1976 بهذه الوحدة الإدارية حيث نصت المادة 36 منه على "اعتبار الولاية هيئة أو مجموعة إقليمية بجانب البلدية".

4-1-2- هيئات الولاية

- الوالي: ويشكل أعلى سلطة تنفيذية في الولاية بحد ذاتها كمؤسسة، وكذلك في الولاية كلها كإقليم جغرافي وسكاني محدد، ويساعده في عمله كل من المجلس الشعبي للولاية والهيئة التنفيذية، أي أولئك الأفراد الموزعون على كل أقسام ومصالح ومكاتب المؤسسة كأدوار.

- **المجلس الشعبي الولائي:** ويعمل على المساهمة في بناء سياسة الولاية الإدارية، ويشرف ويراقب عملها، وهو يمثل أساس الإدارة الشعبية بوصفه منتخب من طرف السكان المحليين.

- **الهيئة التنفيذية:** وهي الهيئة التي توكل إليها مهمة تطبيق القوانين التنظيمية والقواعد وما يأمر به الوالي، وهي مكلفة كذلك بالسهر على السير الأحسن للتنظيم بمختلف أبعاده وأهدافه.

4-2- البلدية:

4-2-1- تعريف البلدية: - وتعني حسب قانون رقم 90 - 08 المؤرخ في 7 أبريل 1990 المتعلق بالبلدية أن "البلدية هي الجماعة الإقليمية الأساسية، وتتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وتحديث بموجب قانون، ولها إقليم واسم ومركز ويديرها مجلس منتخب هو المجلس الشعبي البلدي وهيئة تنفيذية". بحيث:

- جماعة إقليمية: بمعنى لها اختصاصات داخل رقعة جغرافية معينة وهو ما عليه المادة الثانية من القانون 90-08 المؤرخ في 7 أبريل المتعلق بالبلدية " للبلدية إقليم، اسم ومقر ".
- أساسية: أي قاعدية بمعنى أصغر جزء في التقسيم الإقليمي.
- تتمتع بالشخصية المعنوية: ويقصد بالشخصية المعنوية مجموعة من الأشخاص أو الأموال ترصد لتحقيق مصالح وأهداف يعجز الفرد عن أو المال الخاص عن تحقيقها، ويصبح هذا الشخص يتمتع بأهلية قانونية تسمح له من اكتساب وتحمل التزامات وهو ما تعبر عليه الشخصية المعنوية بالنسبة للبلدية.

- وتعني حسب المادة الثانية من القانون رقم 11-10 المؤرخ في 20 رجب 1432 هـ الموافق لـ 22 يونيو 2011 أن " البلدية هي القاعدة الإقليمية لامركزية، ومكان لممارسة المواطنة، وتشكل إطار مشاركة المواطن في تسيير الشؤون العمومية " ¹².

وتعتبر البلدية من أهم المؤسسات التي يبنى عليها النظام الاجتماعي ككل، فهي من ناحية تمثل سياسة الدولة وسياسة الولاية وتعبر عنهما وتعكس برامجهما وتتوسط مباشرة بينهما وبين المواطن على مستواها الإقليمي، ومن ناحية أخرى تمثل المجتمع على المستوى المحلي وتطلعاته واحتياجاته.

4-2-2- هيئات البلدية: طبقا لما نصت عليه المادة 13 من قانون البلدية تتكون هذه الأخيرة من هئتين هما المجلس الشعبي البلدي ورئيس المجلس الشعبي البلدي.

- **المجلس الشعبي البلدي:** وهو هيئة تداولية ينتخب لمدة 5 سنوات، ويتراوح عدد أعضائه من 7 إلى 33 عضو بحسب التعداد السكاني لكل بلدية وعليه يكون:

07 أعضاء في البلدية التي يتراوح عدد سكانها عن 10000 نسمة.

09 أعضاء في البلديات التي يتراوح عدد سكانها بين 10000 و 20000 نسمة.

11 عضواً في البلديات التي يتراوح عدد سكانها بين 50001 و 100001 نسمة.

33 عضواً في البلديات التي يكون عدد سكانها 200001 نسمة أو أكثر.

ويجتمع المجلس الشعبي البلدي في دورة عادية كل ثلاثة أشهر ويمكن أن يجتمع في دورة استثنائية، بحيث يعالج في مداولاته الشؤون الناجمة عن الصلاحيات المسندة للبلدية أي كل الاختصاصات التي دائرة اختصاصه وكذلك الاختصاصات ذات النمط الاقتصادي والاجتماعي والثقافي.

- رئيس المجلس الشعبي البلدي: يمارس رئيس المجلس الشعبي البلدي وظيفة مزدوجة، فالأولى تتمثل في تصرفه باسم البلدية والثانية باسم الدولة، بحيث يكون ذلك تحت سلطة الوالي وهو ما يؤدي إلى تعدد صلاحياته وفق المجالات التي يباشر فيها خاصة في مجال التنمية المحلية. ويعين في أداء مهامه نائبين أو أكثر حسب عدد الأعضاء بالبلدية فمثلاً:

يتم تعيين نائبين بالبلديات المكونة من 07 أعضاء.

يتم تعيين ثلاثة نواب بالبلديات المكونة من 11 إلى 13 عضو.

يتم تعيين سبعة نواب بالبلديات المكونة من 33 عضواً.

4-2-3- المهام التي تقوم بها البلدية

يكن مهام البلدية المتعلقة بالمصلحة العامة للدولة فيما يلي:

- الحالة المدنية؛
- تعميم القوانين والنظام؛
- تنظيم الانتخابات؛
- الإحصاءات لفائدة واجب الخدمة الوطنية؛
- المصادقة على الوثائق؛
- السهر على الأمن والنظام والهدوء على المستوى الإقليمي؛
- الإدارة المالية لصالح البلدية؛
- إدارة أملاك البلدية المتحركة وغير المتحركة كالعقارات مثلاً؛
- النشاطات التربوية والتعليمية والاجتماعية والثقافية؛
- تسير الإمكانيات العامة من أجل توظيف أحسن للمشاريع الموكلة للبلدية؛

وتحدث إضافة إلى هذه الوظائف حسب ما ورد في المادتين 123 و 149 من قانون البلدية رقم 11-10 المؤرخ في 20 رجب 1432هـ الموافق لـ 22 يونيو 2011 التكفل على وجه الخصوص بكل مما يلي:¹³

التزويد بالمياه الصالحة للشرب وصرف المياه المستعملة؛

- النفايات المنزلية والفضلات الأخرى؛
 - الإنارة العمومية؛
 - الأسواق المغطاة والأسواق والموازين العمومية؛
 - الحظائر ومساحات التوقف؛
 - النقل الجماعي؛
 - المحاشر؛
 - المذابح البلدية؛
 - الخدمات الجنائزية وتهيئة المقابر وصيانتها بما فيها مقابر الشهداء؛
 - الوظائف الثقافية التابعة لأماكنها؛
 - فضاءات الرياضة والتسليّة لأماكنها؛
 - المساحات الخضراء؛
 - توزيع المياه الصالحة للشرب؛
 - صرف المياه المستعملة ومعالجتها؛
 - مكافحة توافر الأمراض المتنقلة؛
 - الحفاظ على صحة الأغذية والأماكن والمؤسسات المستقبلية للجمهور؛
 - صيانة طرقات البلدية وتزويدها بإشارات المرور؛
 - جمع النفايات ونقلها ومعالجتها؛
- وعليه يمكن القول بأنه تمثل البلدية قاعدة اللامركزية، ومكان للممارسة حق المواطنة، كما تشكل فاعلا محوريا في تهيئة الإقليم والتنمية المحلية والخدمة العمومية الجارية.

المحور الثالث: التنمية المحلية المستدامة

أولاً: مفهوم التنمية المحلية المستدامة

1- تعريف التنمية المحلية:

- جاء في تعريف هيئة الأمم المتحدة للتنمية المحلية بأنها تلك " العمليات التي يمكن بها توحيد جهود المواطنين والحكومات (الهيئات الرسمية) لتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في المجتمعات المحلية ومساعدتها على الاندماج في حياة الأمة والمساهمة في رقيها بأقصى قدر مستطاع".

- وعرفت على أنها " العملية التي بواسطتها يمكن تحقيق التعاون بين الجهود الشعبية والحكومية لارتقاء مستويات التجمعات المحلية في أي مستوى من مستويات الإدارة المحلية في منظومة شاملة ومتكاملة " 14 .

- وتعرف أيضا بأنها " عملية التغيير التي تتم في إطار سياسة عامة محلية تعبر عن احتياجات الوحدات المحلية، وذلك من خلال القيادات المحلية القادرة على استخدام واستغلال الموارد المحلية وإقناع المواطنين المحليين بالمشاركة الشعبية والاستفادة من الدعم المادي والمعنوي الحكومي وصولا إلى رفع مستوى المعيشة لكل أفراد الوحدات المحلية ودمج جميع الوحدات في الدولة".

2- مبادئ التنمية المحلية:

هناك عدة مبادئ تقوم عليها التنمية المحلية هي: 15

1-2- مبدأ الشمول: يعني هذا المبدأ ضرورة تناول قضية التنمية من جميع جوانبها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

والشمول يعني أيضا شمول التنمية بكل قطاعات المجتمع الجغرافية والسكانية بحيث تغطي المشروعات والبرامج كل المجتمع ما أمكن ذلك تحقيقا للعدالة وتكافؤ الفرص وإرضاء المواطنين.

2-2- مبدأ التكامل: يعني هذا المبدأ التكامل بين الريف والحضر بمعنى أنه لا يمكن إجراء تنمية ريفية دون تنمية حضرية أو العكس حيث توجد علاقة عضوية بين الريف والحضر، كما يعني التكامل بين الجوانب المادية والبشرية للتنمية ما هي إلا إحداث تغيير مرسوم في المجتمع وهذا التغيير له جوانب مادية وأخرى غير مادية حيث يكون التغيير متوازنا في كلا الجانبين مادي وغير مادي.

2-3- مبدأ التوازن: يعني هذا المبدأ الاهتمام بجوانب التنمية حسب حاجة المجتمع فكل مجتمع احتياجات تفرض وزنا خاص لكل جانب منها، فمثلا في المجتمعات الفقيرة تحتل قضايا التنمية الاقتصادية فيها وزنا أكبر على ما عداها من القضايا والاهتمامات مما يجعل تنمية الموارد الإنتاجية هي الأساس المستهدف من التنمية والقضايا الأخرى بمثابة فروع منها.

2-4- مبدأ التنسيق: يهدف هذا المبدأ إلى توفير جو يسمح بتعاون جميع الأجهزة القائمة على خدمة المجتمع وتضافر جهودها وتكاملها بما يمنع ازدواج الخدمة أو تضاربها لأن ذلك يؤدي إلى تضییع الجهود وزيادة التكاليف ولهذا تبذل محالفرع الأولت كثيرة لإعمال مبدأ التنسيق بهدف تفادي هذه النقائص و التقليل من آثارها.

3- ركائز التنمية المحلية:

للتنمية المحلية ركائز هامة تقوم عليها لضمان تحقيق البرامج التنموية تتمثل في المشاركة الشعبية وتكامل مشروعات الخدمات وتحقيق المشروع التنموي لنتائج ملموسة تعود بالنفع على أفراد المجتمع المحلي والاعتماد على الموارد المالية والبشرية المحلية.

3-1- المشاركة الشعبية: يجب إشراك جميع أفراد المجتمع المحلي في التفكير والعمل على وضع وتنفيذ البرامج التي تهدف إلى النهوض بهم وذلك عن طريق إثارة الوعي بمستوى أفضل يتخطى حدود حياتهم التقليدية، وعن طريق إقناعهم بالحاجات الجديدة وتدريبهم على استعمال الوسائل الحديثة في الإنتاج وتعويدهم على أنماط جديدة من العادات الاقتصادية والاجتماعية مثل الادخار والاستهلاك.

وفي إطار ذلك تبقى المشكلة الحقيقية التي تواجه عمليات التنمية في المجتمعات النامية هي ضعف استجابة هذه المجتمعات لها وعدم اشتراك أفراد المجتمع المحلي مع السلطات العامة في برامجها.

3-2- تكامل مشروعات الخدمات: من ركائز التنمية المحلية أن يكون هناك تكامل بين مشروعات الخدمات داخل المجتمع وأن يوجد نوع من التنسيق بحيث لا نجد لا خدمات مكررة ولا نوعا من التناقض والتضاد في تقديم هذه الخدمات.

3-3- الإسراع في الوصول إلى النتائج: ويقصد بهذا أن تتضمن برامج التنمية خدمات سريعة النتائج كالخدمات الطبية والإسكان وغيرها، وإذا حدث وبدأ المخطط بوضع مشروعات إنتاجية في خطته الإنمائية فيجب اختيار تلك المشروعات ذات العائد السريع وقليلة التكاليف ما أمكن والتي تسد في الوقت نفسه حاجة قائمة والسبب في ذلك هو كسب ثقة أفراد المجتمع بأن هناك فائدة أو منفعة ملموسة يحصلون عليها جزاء إقامة مشروع ما في مجتمعهم، إذا فالثقة مطلب ضروري وجوهري في فعالية برامج التنمية المحلية.

3-4- الاعتماد على الموارد المحلية للمجتمع: يعتبر الاعتماد على الموارد المحلية من أساليب التغيير الحضاري المقصود حيث نجد أن استعمال موارد المجتمع المعروفة لدى أفرادها أسهل لديهم من استعمال موارد جديدة غير معلومة، كما أن المسير المحلي الذي يعتبر موردا بشريا مؤثرا وهاما في عملية التنمية يكون فعالا أكثر في تسيير الموارد المحلية كما أنه يكون قادرا على التغيير في أفراد مجتمعه المحلي على عكس المسير الأجنبي، كما أن الاعتماد على الموارد المحلية له عائد يتمثل في انخفاض تكلفة المشروعات نظرا لكون المشروع يعتمد على موارد ذاتية محلية.

إن أخذ كل هذه العوامل بعين الاعتبار عند التخطيط للبرامج التنموية يضمن الحصول على نتائج إيجابية تزيد في مدى فعالية التنمية المحلية التي تأخذ نماذج واستراتيجيات مختلفة تهدف جميعها إلى تحقيق الارتقاء والتقدم على المستوى المحلي.

4- عوائق التنمية المحلية:

للتنمية المحلية أهداف عديدة حيث تدور معظم برامجها حول تحسين الظروف المادية والاقتصادية من أجل رفع مستوى معيشة الأفراد في المجتمعات المحلية، غير أن هناك مجموعة من العوائق تعترض تحقيق التنمية المحلية يمكن تصنيفها في العوامل التالية:

4-1- عوامل ديمغرافية: يعتبر النمو الديمغرافي معوقاً من معوقات التنمية على أساس حالة عدم التوازن التي تبدو واضحة بين حاجات السكان والموارد الاقتصادية، أي أن زيادة السكان بالنسبة للطاقة الإنتاجية تقف عقبة في سبيل زيادة مستوى رفاهية أفراد المجتمع.

4-2- عوامل اجتماعية: وتتمثل في النظم الاجتماعية السائدة مثل نظام الملكية الفردية الذي قد يتعارض مع تطبيق أنماط التغير والتحضر بالإضافة إلى اعتقاد المجتمعات بأن التغيرات الجديدة تهدف استقرارهم وتفكك وحدتهم مما يجعل الكثير يقف في وجه التغير.

4-3- عوامل ثقافية: تتمثل معظم هذه العوائق في التقاليد السائدة في المجتمع نتيجة تمسك الأفراد بهذه التقاليد ورفضهم للتغيير والتعديل، كذلك المعتقدات السائدة تعرقل برامج التنمية، حيث يقف أفراد المجتمع في وجه التغيرات الحديثة لاعتقادهم بأنها تضرهم ولا تنفعهم.

4-4- عوامل نفسية: إن قبول أو رفض التجديدات التي تطرأ على المجتمعات تعتمد على العوامل النفسية ويتوقف إدراك الجديد وكيفية ظهوره وانتشاره على الثقافة السائدة، أن يختلف أفراد المجتمع في إدراكهم للجديد باختلاف الثقافات.¹⁶

4-5- عوامل تكنولوجية: يتوجب على الدول النامية بذل جهود مضاعفة لزيادة مستوى إنتاجها وهذا لا يتم إلا باستخدام التكنولوجيا الحديثة والمتطورة وإخضاعها للبرامج التنموية.

4-6- عوامل إدارية: إن إدارة التنمية عملية غاية في الصعوبة تحتاج إلى قيادات واعية ومدرّبة وقادرة على اتخاذ القرارات الهادفة، حيث يمكن أن تتلأ الإدارة فيعم الكساد وتقل الموارد وتهدد معدلات الدخل، ويدخل في كنف المعوقات الإدارية:

- تخلف الأجهزة الإدارية القائمة التي تتسم بالتعقيدات الروتينية والبطء في اتخاذ القرارات وانتشار اللامبالاة والسلبيّة.
- صعوبة التنسيق بين الوحدات الإدارية وبينها وبين الأجهزة التقليدية.
- عدم توفر القيادة الإدارية المتطورة المؤمنة بالتغيير.

4-7- عوامل مادية: إن عدم توافر التمويل الكافي لإقامة القواعد الأساسية للتنمية يعتبر من أهم العوائق التي تشغل المحليات نظرا للفقير الشديد الذي تعانيه، لذلك نجد أنها تعتمد بدرجة عالية على المعونات من الحكومة المركزية.

4-8- عوامل تخطيطية: إن تخطيط وتنفيذ برامج التنمية قد يكون معوقا في حد ذاته من معوقات التنمية إن لم يتفق تخطيط مشروعات وبرامج التنمية وحاجات المجتمع نظرا لاختلاف المناطق والأقاليم في مواردها وظروفها وحاجات أفرادها.

إن كل العوائق السابقة دفعت بالمحليات في الدول النامية إلى التركيز على مواردها المحلية أو الذاتية للنهوض بالتنمية المحلية كأداة لتحقيق تنمية وطنية شاملة ومستدامة والرفع من المستوى المعيشي للأفراد و التوجه بهم نحو مستوى أفضل للحياة.

2- التنمية المستدامة:

2-1- تعريف التنمية المستدامة:

لقد تعددت تعريفات التنمية المستدامة فثم ما يزيد على ستين تعريفا،¹⁷ غير أنه اختلفت معانيها بين كل من الباحثين والمنظمات الاقتصادية والهيئات الدولية.

- عرفت لجنة برونتلاند سنة 1987 على أنها " التنمية التي تأخذ بعين الاعتبار حاجات المجتمع الراهنة دون المساس بحقوق الأجيال القادمة في الوفاء باحتياجاتهم".¹⁸

- وحسب مؤتمر قمة الأرض 1992 تعني بأنها " ضرورة انجاز الحق في التنمية بشكل يحقق الحاجات التنموية والبيئية لأجيال الحاضر والمستقبل".

- وحسب قاموس ويبستر (webster) تعني أنها " تلك التنمية التي تستخدم الموارد الطبيعية دون أن تسمح باستنزافها أو تدميرها جزئيا أو كليا"¹⁹

2-2- خصائص التنمية المستدامة

تتمثل أهم خصائص التنمية المستدامة فيما يلي:

- الإنسان هو وسيلة تحقيق التنمية المستدامة وهدفها؛
- تنمية طويلة المدى تتخذ من البعد الزمني أساسا لها فهي تنصب على مصير ومستقبل الأجيال القادمة؛
- التنمية المستدامة تختلف عن أنواع التنمية الأخرى في كونها أشد تداخلا وأكثر تعقيدا وخاصة فيما يتعلق بما هو طبيعي وما هو اجتماعي في فيها؛
- التنمية المستدامة تتوجه أساسا لتلبية احتياجات أكثر الطبقات فقرا وبالتالي تسعى إلى التخفيض من معدلات الفقر على المستوى العالمي؛
- التنمية المستدامة تحرص على تطوير الجوانب الثقافية والإبقاء على الحضارة الخاصة بكل مجتمع؛

- إن عناصر التنمية المستدامة لا يمكن فصل بعضها عن البعض الآخر، وذلك لشدة تداخل العناصر الكمية والنوعية لها؛
- التنمية المستدامة عملية متعددة ومتراطة الأبعاد تقوم على أساس التخطيط والتنسيق؛
- هي تنمية تضع تلبية احتياجات الأفراد في المقام الأول، فأولويتها هي تلبية الحاجات الأساسية والضرورية من الغذاء والملبس والتعليم والخدمات الصحية، وكل ما يتصل بتحسين نوعية حياة البشر المادية والاجتماعية؛
- تنمية متكاملة تقوم على التنسيق والتكامل بين سياسات استخدام الموارد واتجاهات الاستثمار والاختيار التكنولوجي والشكل المؤسسي، مما يجعلها تعمل بانتظام داخل المنظومة البيئية؛
- التنمية المستدامة عملية مجتمعة يجب أن تساهم كل الفئات والقطاعات والجماعات، ولا يجوز اعتمادها على فئة قليلة أو طرف واحد؛

2-3- أبعاد التنمية المستدامة:

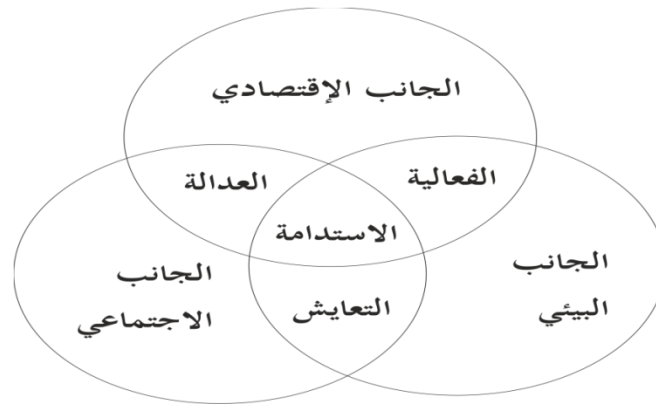
إن التنمية المستدامة تنمية ثلاثية الأبعاد حيث يتمثل كل منها في البعد الاقتصادي والبعد الاجتماعي والبعد البيئي، وتتميز هذه الأبعاد بالترايط والتداخل فيما بينها كما يبينه الشكل رقم (02)، حيث يتمثل كل بعد منها فيما يلي:

2-3-1- البعد البيئي: بالنظر لما تطرحه التنمية المستدامة في تأكيدها على مبدأ الحاجات البشرية، أي الحاجات التي يتكفل النظام الاقتصادي بتلبيتها من جهة، وما تضعه البيئة من حدودا يجب احترامها كجهة أخرى، يركز البعد البيئي على مراعاة الحدود البيئية، بحيث يكون لكل نظام بيئي حدود معينة لا يمكن تجاوزها من الاستهلاك أو الاستنزاف الذي قد يؤدي إلى تدهور هذه الأنظمة.

2-3-2- البعد الاقتصادي: يتمثل هذا البعد في النظام المستدام اقتصاديا، أي النظام الذي يتمكن من إنتاج السلع والخدمات بشكل مستمر، وأن يحافظ على مستوى معين قابل للإدارة من التوازن الاقتصادي ما بين الناتج العام والدين العام، والذي يمنع حدوث اختلالات اجتماعية ناتجة عن السياسات الاقتصادية.

2-3-3- البعد الاجتماعي: يركز البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة على أن الإنسان هو جوهر التنمية وهدفها النهائي، وذلك من خلال الاهتمام بالعدالة الاجتماعية ومكافحة الفقر، وتقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية لجميع المحتاجين لها، بالإضافة إلى أهمية مشاركة الشعوب في اتخاذ القرار والحصول عن المعلومات التي تؤثر على حياتهم بشفافية ودقة.

الشكل رقم (02): يوضح تداخل وترابط الأبعاد الأساسية للتنمية المستدامة²⁰



2-4- مبادئ التنمية المستدامة:

تتمثل مبادئ التنمية المستدامة في:²¹

- مبدأ التخطيط الاستراتيجي، أي التخطيط للأمد البعيد في القيام بالمشروعات؛
- مبدأ الدمج، أي دمج الاعتبارات البيئية والاقتصادية والاجتماعية في عملية صنع القرار؛
- مبدأ مشاركة المجتمع بمختلف شرائحه؛
- مبدأ تحقيق العدالة الاجتماعية بين الأجيال وأبناء الجيل، أي العدالة في توزيع الموارد الطبيعية بين أبناء الجيل الواحد وبين الأجيال الحالية وأجيال المستقبل؛
- مبدأ الحفاظ على الموارد الطبيعية وذلك من خلا ترشيد استخدام الموارد الطبيعية سواء الناضبة أو المتجددة بطريقة لا تفوق قدرتها على التجدد؛
- مبدأ قيام المستخدم والملوث بالدفع، أي يجب على كل من يستخدم الموارد الطبيعية أو من يلوث البيئة أن يدفع مقابل ذلك الاستخدام لأجل معالجة بقايا ذلك؛
- مبدأ الحكم الراشد، أي يكون الحكم على الشفافية في وضع القرار ومشاركة المواطنين في صنعه؛
- مبدأ رفع الوعي وذلك عن طريق التعليم ووسائل الإعلام حتى يتم استيعاب كل فئات المجتمع لقضايا التنمية المستدامة؛

2-4- أهداف التنمية المستدامة:

يمكن حصرها في ثلاثة نقاط رئيسية هي:

- تحقيق العدالة الاجتماعية في توزيع الموارد الطبيعية بين الأجيال الحالية والمستقبلية من خلال تهمينها وترشيد استغلالها، وتوفير متطلبات الأساسية للأفراد.
- ضمان السلامة البيئية من خلال ضمان التوازن البيئي والتوافق بين مشروعات التنمية وإمكانات البيئة وقدرتها لذلك.
- تحسين الفاعلية الاقتصادية من خلال رفع الأداء الاقتصادي مع إدارة كفاءة للموارد الطبيعية والاجتماعية لما يسمح بنمو اقتصادي مستدام.

2-5- مؤشرات قياس التنمية المستدامة

تنقسم مؤشرات التنمية المستدامة إلى أربع مؤشرات (اقتصادية، اجتماعية، بيئية، مؤسسية) تتفرع بدورها إلى مؤشرات أخرى يمكن توضيحها من خلال مايلي:²²

2-5-1- المؤشرات الاقتصادية:

- البنية الاقتصادية:

- الأداء الاقتصادي: ويقاس بمعدل الدخل الوطني للفرد أو نسبة الاستثمار في معدل الدخل الوطني.
- التجارة: وتقاس بالميزان التجاري ما بين السلع والخدمات.
- الوضعية المالية: وتقاس عن طريق قيمة الدين مقابل الناتج الوطني الإجمالي، وكذلك نسبة المساعدات التنموية الخارجية التي يتم تقديمها أو الحصول عليها مقارنة بالناتج الوطني الإجمالي.

- أنماط الإنتاج والاستهلاك:

- استهلاك المادة: وتقاس بمدى كثافة استخدام المادة في الإنتاج، والمقصود بالمادة هنا كل المواد الخام التي مصدرها الطبيعة.
- استخدام الطاقة: وتقاس عن طريق نصيب الفرد من الاستهلاك السنوي للطاقة، ونسبة الطاقة المتجددة من الاستهلاك السنوي.
- توليد النفايات وإدارتها: وتقاس بكمية إنتاج النفايات الصناعية والمنزلية، وإنتاج النفايات الخطرة، وإعادة تدوير النفايات.
- النقل والمواصلات: ويقاس ذلك بالمسافة التي يتم قطعها سنويا لكل فرد مقارنة بنوع المواصلات (سيارة خاصة، طائرة، باخرة، مواصلات عامة، دراجة هوائية أو نارية).

2-5-2- المؤشرات الاجتماعية:

- المساواة الاجتماعية:

- الفقر: ويقاس عن طريق نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر، ونسبة السكان العاطلين عن العمل من السكان في سن العمل.
- المساواة بين الجنسين: ويمكن قياس ذلك من خلال مقارنة نسبة متوسط أجور الإناث بالنسبة لمتوسط أجور الذكور.

- الصحة العامة:

- حالة التغذية: وتقاس بالحالات الصحية للأطفال.
- الوفاة: وتقاس بمعدل وفيات الأطفال تحت خمس سنوات، والعمر المتوقع عند الولادة.
- الإصحاح: ويقاس ذلك بنسبة السكان الذين يحصلون على مياه شرب صحية ومربوطتين بمرافق تنقية المياه.

- الرعاية الصحية: وتقاس بنسبة السكان القادرين على الوصول إلى المرافق الصحية الأولية، ونسبة التطعيم ضد الأمراض المعدية لدى الأطفال ومعدل انتشار وسائل منع الحمل.

- التعليم:

- مستوى التعليم: ويقاس بنسبة الأطفال الذين يصلون إلى الصف الخامس من التعليم الابتدائي، ونسبة الكبار الذين يصلون مستوى التعليم الثانوي.
- الأمية: وتقاس بنسبة الكبار المتعلمين في المجتمع أو معدل محو الأمية لدى الكبار.

- الأمن:

- عدد الجرائم لكل 100 ألف شخص من سكان الدولة.

- السكن:

- نسبة مساحات السقوف في الأبنية لكل شخص.

- السكان:

- النسبة المئوية للنمو السكاني.

2-5-3- المؤشرات البيئية:

- الغلاف الجوي:

- تغير المناخ: يتم قياسه من خلال انبعاثات ثاني أكسيد الكربون.
- ترقق طبقة الأوزون: يتم قياسها من خلال استهلاك المواد المستنزفة للأوزون.
- نوعية الهواء: تقاس من خلال تركيز ملوثات الهواء في الهواء المحيط بالمناطق الحضرية.

- الأراضي:

- الزراعة: ويتم قياسها بمساحة الأراضي المزروعة مقارنة بالمساحة الكلية، واستخدام الأسمدة والمبيدات والمخصبات الزراعية.
- الغابات: وتقاس بمساحة الغابات مقارنة بالمساحة الكلية للأرض، وكذلك معدلات قطع الأخشاب في الغابات.
- التصحر: ويتم قياسه من خلال نسبة الأراضي المتأثرة بالتصحر مقارنة بالمساحة الكلية.
- التحضر: ويقاس بمساحة الأراضي المستخدمة كمستوطنات بشرية دائمة أو مؤقتة.

- البحار والمحيطات والمناطق الساحلية:

- المناطق الساحلية: ويتم قياسها بتركيز الطحالب في المياه الساحلية، ونسبة السكان الذين يعيشون في المناطق الساحلية.
- مصائد الأسماك: وتقاس بوزن الصيد السنوي للأنواع التجارية الرئيسية.

- المياه العذبة:

- نوعية المياه: تقاس بتركيز الأكسجين المذاب عضويا ونسبة البكتيريا المعوية في المياه.
- كمية المياه: يتم قياسها من خلال حساب نسبة كمية المياه السطحية والجوفية التي يتم ضخها واستنزافها سنويا مقارنة بكمية المياه الكلية.

- التنوع الحيوي:

- الأنظمة البيئية: تقاس بحساب المناطق المحمية مقارنة بالمساحة الكلية، ومساحة الأنظمة البيئية الحساسة.
- الأنواع: يتم قياسها بنسبة الكائنات الحية المهددة بالانقراض.

2-5-4- المؤشرات المؤسسية

ويمكن تلخيصها في النقاط التالية:²³

- الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة.
- تنفيذ الاتفاقيات العالمية المصادق عليها.
- عدد مستخدمي الانترنت لكل 1000 شخص.
- خطوط الهاتف الثابت وأجهزة الهاتف المتحرك لكل 1000 شخص.
- عدد أجهزة التلفزة والراديو.
- الإنفاق على البحث والتطوير كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.
- الخسائر البشرية والاقتصادية بفعل الكوارث الطبيعية.

3- التنمية المحلية المستدامة:

3-1- تعريف التنمية المحلية المستدامة:

- وتعرف بأنها " نتيجة تفاعل مجموعة من الأبعاد الاقتصادية والبيئية والثقافية في كل مشروع تنمية بمكان معين، وتشكل البلدية الهيئة الأساسية لتأمين التنمية المستدامة خاصة وأنها الهيكل الأقرب للمجتمع والأكثر جدارة لتلبية حاجياتهم".²⁴

- وهناك من يعرفها على أنها " إستراتيجية لاستمرارية تنمية المجتمع وتعمل على الربط بين الموارد المحلية والبيئة الخارجية، أي تنمية المجتمع من خلال موارده الذاتية والمواهب الفردية والعلاقات الاجتماعية مع مراعاة مبدأ العدالة بين الأجيال والاستمرارية".²⁵

3-2- أبعاد التنمية المحلية المستدامة:

في حقيقة الأمر تكمن أبعاد التنمية المحلية المستدامة في نفس الأبعاد الأساسية التي تقتضيها التنمية المستدامة على المستوى الكلي فقط أن يكون تحسيديا في الأوساط المحلية التي تكون على علاقة مباشرة بالإدارة المحلية، ولذلك تتمثل هذه الأبعاد في:

3-2-1- البعد البيئي: ويتمثل في حماية البيئة المحلية من خلال إدارة النفايات المتواجدة بها والحفاظ على الموارد الطبيعية لهذه الرقعة الجغرافية عن طريق ترشيد استخدامها والحفاظ عليها لما يسمح بجعل قدرة البيئة المحلية أن تسمح بنفس الفرص لأبناء الأجيال الحالية والمستقبلية للمجتمع المحلي في استغلالها.

3-2-2- البعد الاقتصادي: وهو البعد الذي يعتمد على تحقيق التكامل والانسجام فيما بين المصالح والمشاريع ووضع الخطط والقرارات التنموية بالوسط المحلي، ويكون هذا البعد مستداما لما يستطيع تلبية المتطلبات الأساسية لأفراد المجتمع المحلي ويأخذ بعين الاعتبار الجوانب التي تتسبب في تدهور البيئة المحلية.

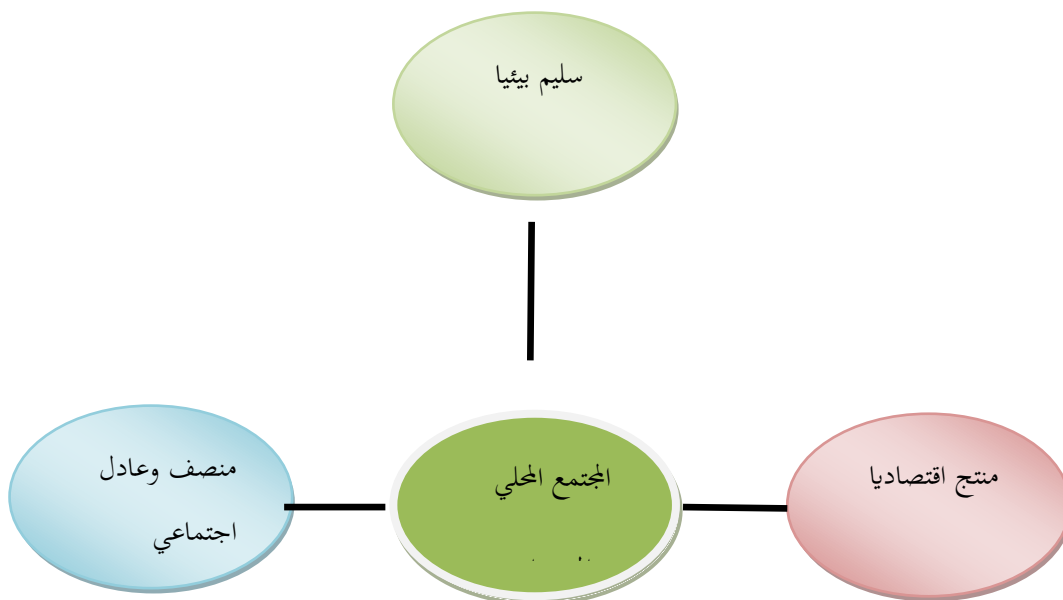
3-2-3- البعد الاجتماعي: يركز هذا البعد على المساواة والعدالة الاجتماعية بين أبناء المجتمع المحلي في الحصول على المتطلبات الأساسية

من تعليم وصحة ومسكن إلى غير ذلك من الخدمات التي تلتزم الإدارة المحلية بتقديمها، ويقتضي هذا المبدأ مشاركة المجتمع المحلي للكشف عن كل ما ينقصه من هذه المتطلبات.

3-3- خصائص المجتمع المحلي المستدام:

يتميز المجتمع المحلي المستدام بثلاثة خصائص تتمثل في سلامته للبيئة، وحصوله على العدالة الاجتماعية، وقدرته على استمرارية الإنتاج السلمي والخدماتي لما يحقق متطلباته دون أن يضر ببيئته، وهو ما يعبر عنه الشكل الموالي:

الشكل رقم (03): يعبر عن خصائص المجتمع المحلي المستدام²⁶



المحور الرابع: أهمية الإدارة المحلية في تحقيق التنمية المستدامة

تكمن أهمية الإدارة المحلية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة من خلال:²⁷

- إتاحة فرص المشاركة للمواطنين بالوحدة المحلية في صنع القرارات والسياسات المحلية والتعاون الوثيق في إعداد الخطط وإجرائها وفي عملية متابعة التنفيذ والرقابة.
- الإدارة المحلية أساس الحكم الصالح وتمكين أفراد المجتمع المحلي من ممارسة السلطة السياسية والاقتصادية والإدارية والمالية لشؤون الوحدة المحلية للمجتمع المحلي.
- تجعل الحكومة والإدارة العامة التابعة لها أكثر معرفة بالأوضاع المحلية وبالتالي تعد أسرع استجابة للمطالب والاحتياجات المحلية.
- توفيرها لفرص المشاركة لكافة الأطراف المحلية يعمل على زيادة مساهمة المرأة في صنع القرار ومنه زيادة العدالة بين الجنسين وهو أمر هام لتحقيق التنمية المحلية المستدامة.
- شفافية ومساءلة أكثر ومنه فساد أقل، بحيث يكون ذلك مرفقا بتوفر تشريعات أساسية تعني بمضمون متطلبات وضمانات الشفافية والمساءلة.
- خفض معدلات الهجرة الداخلية من الريف إلى المدينة وذلك من خلال تمكين المواطنين المحليين من إدارة شؤونهم، وقد يعكس ذلك بأهمية كبيرة على تحقيق التنمية المحلية المستدامة من عدة نواحي لأن زيادة عدد السكان بالمدن يؤدي إلى زيادة التلوث واستهلاك الطاقة بالمدن الحضرية وهو يتنافى مع تحقيق التنمية المحلية المستدامة هذا من جهة، ومن جهة أخرى ثبات أو زيادة سكان الريف يعمل على الاستثمار في الجانب الفلاحي أو زيادته وهو ما يساهم في تحقيق الأمن الغذائي بالمنطقة.
- تيسير عملية المحاسبة على المسؤولين ورفع درجة المساءلة الشعبية.
- الاستغلال الأمثل للموارد المحلية.
- تخفيض العبء عن السلطات المركزية وإعطائها الفرص للتفرغ للقضايا في المشاريع الكبرى وهو ما يبرز دورها في تحقيق التنمية المستدامة على المستوى الوطني.
- تدفقات أفضل للمعلومات لضرورتها في عمليات صناعة واتخاذ القرار على المستوى المحلي.
- زيادة في تعبئة الموارد الذاتية نتيجة لمشاركة المواطنين في إدارة شؤونهم ومرافقهم المحلية.
- الحد من البيروقراطية واتخاذ الأعمال والاستجابة لمشاكل الجماهير المحلية الملحة.
- رفع جودة الخدمات الأساسية كالصحة والتعليم.
- تنمية الوعي بأهمية المشاركة من أجل تنمية محلية مستدامة وإتاحة الفرص لاستيعاب الطاقات البشرية في أطر وهياكل تنظيمية مشروعة، وبالتالي يكون ذلك مظهرا من مظاهر الديمقراطية كما يحقق ذلك مدرسة لتخريج القيادات المحلية.
- وكذلك تكمن أهمية الإدارة المحلية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة من خلال الصلاحيات المخولة لها سواء تعلق الأمر بالبلدية أو الولاية اتجاه ذلك والمثلة في مايلي:²⁸
- الحفاظ على الصحة العمومية؛

- حماية التربة والتنوع البيولوجي؛
- التهيئة العمرانية؛
- الوقاية من الكوارث الطبيعية؛
- المحافظة على الموارد المائية؛
- تسيير النفايات وإدارتها؛

خاتمة:

بعد تناولنا للنقاط الهامة في موضوع هذا المقال يمكن التأكيد على أنه تعد الإدارة المحلية بأجهزتها الثلاث (السلطة التقريرية، السلطة التنفيذية، السلطة الرقابية) ومستوياتها (الولاية، البلدية) ذات الصلاحيات المتعددة عاملاً أساسياً في تحقيق التنمية المحلية المستدامة نتيجة للوظائف التي تقوم بها سواء من الجانب التنموي أو من الجانب السياسي من خلال توفير احتياجات السكان المباشرة، والتخطيط المستقبلي للتنمية، زيادة على تحقيق الديمقراطية للمجتمع المحلي في ممارسة دوره السياسي، وكل ذلك يوحى إلى أنه لا يمكن تحقيق تنمية محلية مستدامة دون وجود إدارة محلية تفي بمحاولة تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي على مستواها كونها الجهاز الأقرب من حياة المواطن وبالتالي قدرتها في التأثير على وضعه المعيشي ومحيطه البيئي.

الهوامش:

- ¹ - حسين عبد الحميد أحمد رشوان، الإدارة والمجتمع " دراسات في علم اجتماع الإدارة "، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2006، ص 4.
- ² - D. S. Pugh and D. J. Hickson, **Writers on organization**, 4th edition, (United Kingdom: PUNGUIN Books, 1989),p 99.
- ³ - حسين إبراهيم بلوط، المبادئ والاتجاهات الحديثة في إدارة المؤسسة، دار النهضة العربية، بيروت، 2005، ص 25.
- ⁴ - سعيد محمد المصري، التنظيم والإدارة مدخل معاصر لعمليات التنظيم والتخطيط والقيادة والرقابة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002، ص 5.
- ⁵ - اعتماداً على:
- عبد الغفار الحنفي، أساسيات إدارة منظمات الأعمال " الوظائف والممارسات الإدارية"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص 15.
- عادل حسن وآخرون، تنظيم وإدارة الأعمال، دار النهضة العربية، بيروت، بدون سنة نشر، ص 21.
- ⁶ - لباص ناصر، القانون الإداري والتنظيم الإداري، مطبعة قلعة (الجزائر)، 2001، ص 61.
- ⁷ - وثيقة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، بناء القدرات الوكنية والمحلية في مجال التنمية المستدامة، الأمم المتحدة، 2014، ص 22.

- 8 - المرجع السابق نفسه، ص 18.
- 9 - قباري محمد إسماعيل، علم الاجتماع الإداري ومشكلات التنظيم في المؤسسات البيروقراطية، منشأة المعارف، 1981، الإسكندرية، ص 422.
- 10 - لحسن سرياك، المهام التقليدية للجماعات المحلية، موفم للنشر، 1998، ص 11.
- 11 - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد/12، 7 ربيع الثاني 1433 هـ الموافق ل 29 فبراير 2012، ص: 8-9.
- 12 - أنظر قانون الجماعات الإقليمية، الصادر عن رئاسة الجمهورية الجزائرية المتعلق بالبلدية، المؤرخ في 20 رجب عام 1432 هـ الموافق ل 22 يونيو 2011، سنة النشر 2012، ص 5.
- 13 - المرجع السابق نفسه، ص: 19-23.
- 14 - عبد الحميد عبد المطلب، التمويل المحلي والتنمية المحلية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001، ص 13.
- 15 - عبد الهادي الجوهري و آخرون، دراسات في التنمية الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2001، ص 67.
- 16 - أحمد مصطفى خاطر، تنمية المجتمعات المحلية " نموذج المشاركة في إطار ثقافة المجتمع"، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1999، ص 94.
- 17 - عثمان محمد غنيم، ماجدة أبوزنت، التنمية المستدامة " فلسفتها، وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها"، دار صفاء، عمان (الأردن)، الطبعة الأولى، 2010، ص 25.
- 18- Observatoire de la Responsabilité Sociétale de l'Entreprise, Développement durable et entreprises ,AFNOR, 2003, P 3.
- 19 - عبد الخالق عبد الله، التنمية المستدامة والعلاقة بين الاقتصاد والبيئة، مجلة المستقبل العربي، العدد 167، يناير 1993، ص 293.
- 20 - Source: Khaled Hamrouni, développement durable et PME, première rencontre internationale économie de l'environnement (industrie et environnement), Annaba 19/09/2007, p10.
- 21 - أنظر: _ أحمد الجوهري، نحو بيئة تنافسية مستدامة، القاهرة (مصر)، 2010، ص 8.
- 22 - باتر محمد علي وردم، العالم ليس للبيع، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان (الأردن)، 2003، ص 214.
- 23 - ريدة ديب، سليمان مهنا، التخطيط من أجل التنمية المستدامة، مجلة جامعة دمشق للعلوم الهندسية، المجلد الخامس والعشرون، العدد الأول، 2009، ص 498.
- 24 - مشري محمد الناصر، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة " دراسة الإستراتيجية الوطنية لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حالة تبسة"، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، مدرسة الدكتوراه: إدارة الأعمال والتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس سطيف (الجزائر)، 2008-2011، ص 64.
- 25 - المرجع السابق نفسه.
- 26 - معهد الأبحاث التطبيقية، مشروع بيت لحم 21 " استدامة بيئة نحو حياة أفضل: أسلوب بحثي متكامل لتوطين جدول أعمال القرن 21 في محافظة بيت لحم (حملة التوعية المحلية)"، الجلسة الثانية، القدس، 2006، ص 6. (بتصرف).

27 - سامي الطوخي، اللامركزية المجتمعية مدخل التمكين والتنمية المحلية المستدامة، اعتمادا على موقع الكتروني، ص، ص:10-11.

28 - أنظر : - محمد لموسخ، دور الجمعيات المحلية في حماية البيئة، مجلة الاجتهاد القضائي، العدد السادس.
* - تعني القيادة القدرة التي يستأثر بها المدير على رؤوسيه وتوجيههم بطريقة يتسنى بها كسب طباعهم واحترامهم وولائهم وشحن همهم، وخلق التعاون في سبيل تحقيق هدف معين. وتعني كذلك التأثير على الأفراد الواقعين تحت إشراف المسير لاستغلال قدراتهم من أداء الأعمال المنوطة بهم وبثقة وحماس.